جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الأشرف
قسم العلوم السياسية

الأقليات الدينية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (وآفاق المستقبل)

رسالة تقدم بها الطالب

ثائر اكرم فرهود

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية

بأشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

فراس عبد الكريم البياتي

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝

صَدَقَ اللَّهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

سورة الحجرات الآية : (١٣)

قال أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام)

(الناس صنفان : أما أخٌ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)

الإهـــــــــداء

يامن أحمل اسمه بكل فخر ....

يامن كان حريصاًعلى إكمال دراستي ...

إلى والدي العزيز ... رحمه الله

إلى من يسعد قلبي بلقياها ...

إلى نبع الحنان والدتي العزيزة .. أطال الله بعمرها

إلى من كانت سندي وتحملت كثيراً

من أجل أن أكمل دراستي

إلى زوجتي الحبيبة ... حفظها الله من كل سوء

إلى فلذات كبدي ... فاطمة و عبد الله و سدن

إلى كافة الأهل والأصدقاء

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

شكـــــــــر وامتنـان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين.

لايسعني وأنا أنهي هذا العمل العلمي إلا أن أتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى معهد العلمين للدراسات العليا متمثلاً بعمادته ورئاسة قسم العلوم السياسية وأساتذته الأفاضل ، فقد وفر لي فرصة إكمال دراسة الماجستير ، وإلى كل من مد لي يد العون وساعدني في إنجاز هذه الرسالة ، ولاسيما أستاذي الفاضل (أ . م . د . فراس عبد الكريم البياتي) الذي أشرف على بحثي فكان لي السند والمعين في إتمام هذه الرسالة ولم يبخل عليّ بالتوجيه والنصح وتصويب الأخطاء فكانت رعايته من بدايتة حتى النهاية جزاه الله خير الجزاء وحفظه من كل مكروه .

وأتقدم بالشكر إلى الباحث في شؤون الاقليات العراقية الدكتور (سعد سلوم) لما قدمه لي من المصادر المهمة المتعلقة بالأقليات الدينية العراقية وما تعرضت له بعد عام ٢٠٠٣.

وأسجل شكري إلى موظفي مكتبة معهد العلمين ومكتبة العلوم السياسية ـ جامعة النهرين لما قدموه لي من تعاون في مدة دراستي من توفير المصادر المطلوبة بكل تفان وإخلاص وأخلاق عالية متمنياً لهم مزيداً من الابداع والعطاء .

الباحث

ملخص الرسالة

تركز أغلب السلطات السياسية في مجتمعاتنا العربية ، على الاستقرار الذي يفترض وضعاً من الثبات والجمود في مفاصل الحياة اليومية والمؤسسات الاجتماعية ، وهذا مفهوم خاطئ للاستقرار ، فالاستقرار في معناه العام هو أن لا تؤدي عمليات الإدارة والممارسات الوظيفية للسلطة السياسية إلى إحداث اضطرابات تسهم في تغيرات سياسية وجوهرية في البنية الهيكلية للمجتمع تنعكس على استقراره وأمنه الداخلي وقوة تضامنه وتماسكه الاجتماعي .

إن السلطة السياسية ، كلما كانت ذات كفاءة وفاعلية ولها القدرة في السيطرة على أمور الدولة والمجتمع ، كلما كانت هناك درجة عالية من الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تحقيق استقرار المجتمع بشكل عام والأقليات الدينية بشكل خاص ، فالاستقرار السياسي مكمل لاستقرار الأقليات الدينية ، وان العراق اليوم يواجه تحدياً سياسياً ومجتمعياً ، نتيجة ما جرى من تغير وما تعرض له العراق من هجمات إرهابية بعد ٢٠٠٣ ولاسيما ما قام به تنظيم " داعش" ، كذلك التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية قد شكلت مناخاً ملائماً في تبلور وتأطير مشاكل الاقليات الدينية ، فبدأت تشكل عبئا ثقيلا على مجرى السياسة في العراق الذي يتميز بتنوعه ، فعلى المستوى الإقليمي سعت الدول المجاورة بشكل مباشر وغير مباشر إلى اثارة المشاكل بين الأقليات وتنمية روح التمرد والعداء ، بغية تحقيق اهدافها في تجزئة العراق وإضعافه، أما على المستوى الدولي فقد اعلنت تبنيها مطالب الأقليات الدينية ، تحت مظلة حقوق الانسان ، وهي تهدف إلى اثارة الخلاف الديني والطائفي بين أبناء الوطن الواحد للتدخل في شؤونه الداخلية . وبالتالي فإن النظام السياسي العراقي الجديد والأقليات الدينية مدعوين لتقديم المصلحة العامة على المصلحة الفرعية ، وكذلك تبني هوية جامعة هي هوية " الأمة العراقية " .

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
ملخص الرسالة	أ
المقدمة	١ ـ ٣
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للاستقرار السياسي والأقليات	٥ _ ٥٠
المبحث الأول : ماهية الاستقرار السياسي	٦ ـ ٣١
المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي والمفاهيم المقاربة له	٧ ـ ٢٠
المطلب الثاني : أبعاد و مؤشرات الاستقرار السياسي	٢١ ـ ٣١
المبحث الثاني : ماهية الأقليات	٣٢ _ ٥٠
المطلب الأول : مفهوم الأقليات والمفاهيم المقاربة لها	٣٣ _ ٤١
المطلب الثاني : أنواع الأقليات وعلاقتها بالاستقرار السياسي	٤٢ _ ٥٠
الفصل الثاني : الأقليات الدينية والتشريعات الدستورية والقانونية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٥٢ _ ١١٧
المبحث الأول : واقع الأقليات الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٥٣ _ ٩٠
المطلب الأول : التركيبة السكانية في العراق	٥٤ _ ٧١

المطلب الثاني : الأقليات الدينية في العراق (التغيرات التي طرأت عليها)	٧٢ ـ ٩٠
المبحث الثاني : الواقع الدستوري والقانوني للأقليات الدينية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٩١ ـ ١١٧
المطلب الأول : الواقع الدستوري والقانوني للأقليات الدينية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٩٢ ـ ١٠٤
المطلب الثاني : المشاركة السياسية للأقليات الدينية بعد عام ٢٠٠٣	١٠٥ ـ ١١٧
الفصل الثالث : الأقليات الدينية ومستقبل الاستقرار السياسي في العراق في ظل التحديات التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٣	١١٩ ـ ١٨١
المبحث الأول : التحديات الداخلية و الخارجية التي واجهها العراق بعد عام٢٠٠٣	١٢١ ـ ١٦١
المطلب الأول : التحديات الداخلية	١٢٢ ـ ١٤٤
المطلب الثاني : التحديات الخارجية	١٤٥ ١٦١
المبحث الثاني : : الآفاق المستقبلية للاستقرار السياسي والأقليات الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٦٢ ـ ١٨١
المطلب الأول : مشهد استمرار الوضع الراهن	١٦٤ ـ ١٧٢
المطلب الثاني : مشهد التفاؤل	١٧٣ ـ ١٨١

الخاتمة	١٨٣ ـ ١٩١
المصادر والمراجع	١٩٣ – ٢١٣
Summary	A – B
العنوان بالانكليزي	

قائمة الجداول والأشكال

ت	الجداول والاشكال	الصفحة
١	جدول رقم (١)	٥٥
٢	خريطة رقم (١)	٥٧
٣	جدول رقم (٢)	٦٩
٤	جدول رقم (٣)	٧٠
٥	خريطة رقم (٢)	٧١
٦	جدول رقم (٤)	٨٠
٧	جدول رقم (٥)	١٣٨
٨	جدول رقم (٦)	١٤٢

المقدمـــة :

يعد الاستقرار ، الركيزة الرئيسية التي تعمل على ضمانتها وصيانتها جميع الدول على حدا سواء ، إذ تعمل على تأمين المتطلبات الأساسية التي يمكن من خلالها ضمان أمنها واستقرارها بشكل مستمر ، كذلك تعمل على تحديد السبل والآليات التي تسهم في مواجهة التهديدات والتحديات ، فالمعروف أن السلطة السياسية هي السلطة الأم في المجتمع وهي القائد والموجه لبقية المؤسسات الأخرى ، فسلامة هذه المؤسسة أو على الأقل تمتعها بشيء من الاستقرار النسبي يعد أمراً لازماً لكي يستقر المجتمع ككل . فالاستقرار بصورة عامة ، هو أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية في العالم كافة ، ذلك لما يشكله الاستقرار من انعكاسات ايجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

إن الذي مر به المجتمع العراقي من أزمات على المستوى الداخلي ، فضلاً عن التدخلات الخارجية وتأثيراتها في الوضع الداخلي من انقسامات في بنية السلطة الحكومية تحت تأثير المحاصصة هو ابعد عن الاستقرار ، إذ عانى العراق سابقاً ومازال يعاني من حالة عدم استقرار سياسي ، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بطبيعة تركيب السلطات السياسية ، فضلاً عن الانقسامات السياسية التي تعاني منها السلطة مما له انعكاسات سلبية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

لقد عانى المجتمع العراقي من ظروف عدم الاستقرار الناتجة عن الحروب المتكررة ، إضافة إلى التخلف في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والذي كان أحد أسبابه عدم نجاح السلطات السياسية المتعاقبة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في قيادة المجتمع ، حيث لم تستطع ترجمة قراراتها السياسية وفق الإرادات الشعبية والجماهيرية أو تحقيق أهدافها الوطنية المشروعة في الحرية والكرامة الإنسانية .

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وما جرى بعد ذلك من حل لمؤسسات الدولة وانعدام الأمن وما رافقها من تهديم البنى التحتية في العراق ، وإجراءات تشكيل النظام السياسي والأزمات التي مرت بها الحكومات المتعاقبة بعد إقرار دستور العراق لسنة ٢٠٠٥،

حتى أصبح هاجس الاستقرار يمثل العنوان الواضح في الأداء السياسي ، مما أنعكس على طبيعة السياسات العامة المطبقة والفاعلة والتي تعتزم الدولة القيام بها ، لاسيما على صعيد تحقيق الأمن والاستقرار ، الأمر الذي أسهم في تردي استقرار الأقليات الدينية ، وبالتالي تعرضهم إلى انتهاكات واسعة لحقوقهم تمثلت بأشكال مختلفة من العنف ، من الاختطاف والتعرض للتعذيب والمضايقات والارتداد عن الدين قسراً والاعتداء على المنازل والممتلكات وأماكن العبادة والقتل ، والذي اتخذ أشكال فضائع جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب إبادة جماعية ، كما حصل بعد اجتياح داعش لمحافظة نينوى ، لاسيما في مناطق تمركز المسيحيون في سهل نينوى ، والايزيديون في سنجار ، الأمر الذي يشيع احساساً بفقدان العدالة والفراغ في مسؤولية الدولة في حماية الأقليات الدينية ، وهذا بدوره يدفع الأقليات الدينية إلى مواجهة النظام السياسي الموجود في سبيل الدفاع عن حقوقها ووجودها .

إشكالية الدراسة :

تحاول الرسالة تناول العلاقة بين الاستقرار السياسي والأقليات الدينية في العراق ؟ وما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل عدم الاستقرار السياسي يؤثر على الأقليات الدينية ؟ وهل تحقيق الاستقرار السياسي يفضي إلى استقرار الأقليات الدينية في العراق ؟ ومن خلال هذه التساؤلات فإن إشكالية الدراسة تنطلق بصيغة تساؤل مفادها :

هل هناك تأثير للاستقرار السياسي على استقرار الأقليات الدينية في العراق ؟ وهل العراق تأثر بذلك ما بعد عام ٢٠٠٣ ؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها إن استقرار الأقليات الدينية سيفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي في العراق .

أهمية الدراسة :

إن الاهتمام بدراسة الاستقرار السياسي والأقليات الدينية العراقية وتحديد طبيعة العلاقة بينهم يعد من الأمور المهمة والضرورية ، انطلاقاً من أهمية الاستقرار وحاجة كل بلد له ، فكلما استقر المجتمع استقر النظام السياسي ، وترجع أهمية دراسة الأقليات الدينية في العراق إلى قلة الدراسات التي تناولتها ، فأغلب الدراسات تناولت هذه الأقليات من الناحية التاريخية مركزة على دياناتها واعتقاداتها ، دون التركيز على دورها وتأثيرها في المجتمع العراقي سياسياً ، ولاسيما بعد تغير النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، وما رافقه من أحداث أمنية هددت وجود هذه الأقليات ، فيطالبون بإجراءات وقائية تحفظ عليهم معيشتهم أو تلجأ هذه الأقليات للمنظمات الدولية تستنصرها ، عن طريق تدويل القضايا الداخلية ، وهذا يؤدي إلى إرباك الداخل .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على بعض المناهج التي تتطلبها الدراسة لاستكمال متطلباتها العلمية ، ومن بين هذه المناهج المنهج التأريخي ، لدراسة الأحداث التاريخية المتعلقة بالأقليات الدينية العراقية ، مراعياً تسلسل الأحداث ورصد تطور حالة الأقليات الدينية عبر الزمن والعوامل المؤثرة في ذلك ، كما تم استخدام المنهج الوصفي لوصف المفاهيم والمصطلحات التي تضمنتها الدراسة ، كذلك تم استخدام منهج التحليل النظمي أو ما يسمى بنموذج المدخلات والمخرجات من أجل تحليل الأحداث .